

تقرير

مارلينه خليفه
@marlenekhalife

الملحقون الاقتصاديون: جسر تبادل حيوي بين لبنان و20 بلداً

عينت وزارة الخارجية والمغتربين 20 ملحقاً اقتصادياً الحقتهم بالبعثات اللبنانية في الخارج. ما الدور الذي يلعبه هؤلاء في ظل الازمة الاقتصادية الراهنة التي تعصف بالبلاد؟ علماً ان فكرة الملحقين الاقتصاديين ليست جديدة في لبنان، فهي تعود الى العام 1972 حين عين 6 ملحقين اقتصاديين ثم اوقف عملهم بسبب اشكاليات سياسية

طرحت فكرة تعيين ملحقين اقتصاديين مجدداً في العام 2016، حيث اقترحت الهيئة المنظمة لمؤتمرات الاغتراب اللبناني "ال دي اي" في احدى توصياتها انشاء ملحقة اقتصادية، وذلك في العام 2017. قام وزير الخارجية والمغتربين السابق جبران باسيل بزيادة عدد الملحقين الاقتصاديين من 12 الى 20 (استقال احدهم اخيراً في بريتوريا) وفي عدد من العواصم المعتمدة، وتم تعيينهم نهائياً في اواخر العام 2018. يتوزع هؤلاء في البعثات الدبلوماسية ضمن البلدان الآتية: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، بلجيكا، ألمانيا، المكسيك، الاردن، ساحل العاج، مصر، كندا، الكويت، فرنسا، اليابان، الصين، جنوب افريقيا، الامارات العربية المتحدة، روسيا، البرازيل، السعودية، العراق ونيجيريا.

يتبع الملحقون الاقتصاديون لوزارة الخارجية اللبنانية، ويقبضون رواتبهم منها، ويعودون بالتراتبية الى مدير الشؤون الاقتصادية وهو حالياً السفير بلال قبان، ولوزير الخارجية ناصيف حتي. يتحرك هؤلاء في عملهم في البعثات المعنية تنفيذاً لخطة سنوية يتم وضعها بالتنسيق مع الوزارات المختصة: الاقتصاد والزراعة والصناعة ومؤسسة ايدال، بالإضافة الى الاولويات السياسية والاقتصادية الموضوعية في البلد.

الى جانب المهام الرسمية المنوطة بهم، يقوم الملحقون الاقتصاديون بما يتناسب مع الظروف المستجدة، مثل القيام بتنظيم وفود تجارية وعقد لقاءات والتحضير لاجتماعات واعمال الربط بين مختلف القطاعات بين لبنان والخارج، الدفاع عن المصالح الاقتصادية والتجارية اللبنانية وتزويد المصدرين اللبنانيين دراسة السوق التمهيدية، التحري عن الشركات التي

يتعامل معها المصدرون من اجل التأكد من انها لا تحظى بأي سمعة سيئة.

يتلخص دور الملحق الاقتصادي في كل بلد في العالم بعرض الانتاج اللبناني والتعريف عنه، وبكيفية تعزيز العلاقات الاقتصادية اللبنانية مع الدول عموماً وتحديدًا مع الدولة التي يكون موجوداً فيها.

وفق الاهداف والمهام الاساسية لعمل الملحقين، والمحددة في المادة 3 من المرسوم رقم 3040 تاريخ 25 آذار 1972، يقوم الملحق الاقتصادي تحت اشراف رئيس البعثة ووفقاً للقوانين والانظمة والتعليمات النافذة، بالاعمال الآتية:

1- جمع المعلومات حول ما يههم لبنان من الشؤون الاقتصادية والتجارية والمالية في البلد الداخل في نطاق صلاحيته، ودرس هذه المعلومات لمعرفة تأثيرها على الاقتصاد اللبناني ولاكتشاف الاسواق الممكنة للمنتجات والخدمات اللبنانية، وامكان توظيف رؤوس الاموال الاجنبية في لبنان وتنشيط السياحة فيه.

2- اجراء اتصالات مع سائر البعثات ومع الرسميين ورجال الاعمال وغرف التجارة والصناعة وجمعيات التجار والصناعيين وافراد الجالية اللبنانية ومع المسؤولين عن الاعلام وجميع المعنيين بالشؤون الاقتصادية والصناعية والتجارية والمالية والسياحية، بهدف تعريف لبنان وامكاناته على هذه الحقول وايجاد الاسواق له، والعمل على انشاء غرف تجارية مشتركة ومتابعة نشاطها.

3- وضع ادارة برنامج الاعلام التجاري والسياحي وتحرير المقالات، والقاء المحاضرات عن المنتجات والخدمات اللبنانية وعن السياحة في لبنان، وتشجيع تنظيم الرحلات السياحية اليه.

4- المساهمة في تنظيم المعارض والاسواق والمؤتمرات واستقبال اللبنانيين القادمين لهذا

الحدود التركية، تأمين مصدر لشراء الايتانول من السوق العالمية لصالح مصانع المعقمات في لبنان، تزويد الوزارات المختصة دراسات اولية عن تداعيات ازمة فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي ولبنان، عقد اجتماع مرئي من بعد بين الملحقين الاقتصاديين وقطاع الشركات الناشئة في لبنان لاقتراح حلول لدعم هذه الشركات وربطها بالزبائن والمستثمرين في الخارج، تحرير البضائع اللبنانية العالقة على الحدود السعودية والاردنية،

ساهر الملحقون الاقتصاديون في حل قضية الحدود التركية



فكرة الملحقين الاقتصاديين في وزارة الخارجية تعود الى العام 1972.

وقاموا بحل المشكلة. كذلك تدخلوا في اثناء تفتيش شاحنات الخضروات عند الحدود السعودية وهي كادت ان تفسد لو طالت مدة توقفها واستمر امد بقاء البضاعة في الشاحنات، وقد نجحوا في ذلك وساهموا في فك اسر الشاحنات، مبرهنين تاليا ان عملهم يومي ومتعدد الوجه".

ثمة مشاريع لتسويق المنتجات الزراعية اللبنانية في اكثر من بلد، ابرزها مع الصين. فالميزان التجاري بين لبنان والصين غير متوازن وثمة فوارق بين الصادرات والواردات بحيث لا تتعدى الصادرات اللبنانية الواحد في المئة بالنسبة الى الواردات من الصين. ففي العام 2019 بلغت قيمة مجمل الواردات من الصين 1627 مليون

دولار اميركي، بينما بلغت قيمة الصادرات الى الصين 14 مليون دولار اميركي. اما ابرز المنتجات المنوي فتح اسواق لها، فهي تلك التي تلائم النظام الغذائي الصيني والمعايير والمواصفات المطلوبة في الصين. كذلك ثمة اوراق عمل لتسويق المنتجات الزراعية بين لبنان واستراليا ونيوزيلندا لتصدير الكرز والمشمش العجمي والحمضيات والخضروات، وذلك عبر التواصل مع اشخاص من الجالية اللبنانية هناك مما انه لا يوجد ملحقون اقتصاديون في هذين البلدين، بالإضافة الى ورقة عمل لتسويق المنتجات الزراعية اللبنانية في الولايات المتحدة الأمريكية، فيما سيتم العمل على تدريب المصدرين على المطلوب منهم لكي يتمكنوا من الدخول الى الاسواق الاميركية.

ابرز المنتجات التي يتم تسويقها في الخارج: الصناعات الغذائية في الدرجة الاولى، النبيذ، صناعة تصميم الازياء، بعض الخدمات التي تتعلق بالبرمجيات والتصاميم الهندسية، بعض المواد الصناعية مثل تصدير المولدات، وايضا تسهيل تصدير بعض المواد مثل عملية تصدير العسل اللبناني الى اوروبا حيث ثمة قرار اوروبي بمنعه بسبب وجود مواصفات صحية معينة تختلف بين بلد اوروبي وآخر، خصوصا في تصنيف العسل العضوي.

تكمّن الاولويات في المرحلة الحالية في بناء شبكة البيانات الخاصة بلبنان ومعرفة من هي الجهات التي يمكن ان تستورد منه، ومن هم اللبنانيون الذين يهتمون بالتجارة في المواد الصناعية الغذائية وسواها من الصناعات المهمة للبنان من اجل وجود المقاربة المطلوبة، وكذلك تنظيم المعارض وموضوع تسويق سياحة لبنان التي تراجعت بسبب فيروس الكورونا.

هل اثرت كورونا سلبا على حركة الملحقين؟ تشير الازمة الاقتصادية العالمية الى ان فيروس كورونا اثر سلبا على حركة الملحقين من خلال تقليص قدرتهم على انجاز دراسة السوق، واثر ايضا لناعية ان الذوق المحلي حيث يتواجدون تغير تماما، وكذلك نتيجة الازمة الاقتصادية وتراجع القوة الشرائية للشعوب في الخارج. فالصعتر اللبناني مثلا صار من الكماليات بالنسبة الى عدد كبير من الناس الذين يفضلون المواد الاساسية والمحلية الصنع. كما اثر بطبيعة الحال على التسويق السياحي الذي تغيرت اولوياته.